

تعليق معالي الشيخ سعد بن ناصر الشثري على بداية المجتهد ونهاية المقتضى لابن رشد الحفيد الدرس 6

سعد الشثري

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فهذا هو لقاونا السادس في قراءة كتابه بداية المجتهد لابن رشد الحيث رحمة الله تعالى اتفضل يا باشا. الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله ثم اما بعد. قال المصنف رحمة الله المسألة الثانية -

00:00:00

الماء الذي خالطه زعفران او غيره من الاشياء الطاهرة التي تنفك منه غالبا متى غيرت احد او صافه فانه ظاهر عند جميع العلماء غير مطهر عند مالك والشافعي ومطهر عند ابي حنيفة ما لم يكن التغير عن طبخ -

00:00:24

وسوء اختلافهم هو خفاء تناول اسم الماء المطلق للماء الذي خالطه امثال هذه الاشياء اعني هل يتناوله او لا يتناوله؟ فمن رأى انه لا يتناوله اسم الماء المطلق وانما يضاف الى الشيء الذي خالطه فيقال -

00:00:43

قالوا ما فيقال ماء كذا لا ماء مطلق لم يجز الوضوء لم يجز الوضوء به اذ كان الوضوء انما يكون بالماء المطلق ومن رأى انه يتناوله اسم الماء المطلق اجاز به الوضوء. وبظهور عدم تناول اسم الماء للماء للماء المطبوخ مع شيء -

00:01:00

ظاهرون اتفقوا على انه لا يجوز الوضوء به. وكذلك في مياه النبات المستخرجة منه. الا ما في كتاب ابن شعبان من اجازة طهر الجمعة بماء الورد. والحق ان الاختلاط يختلف بالكثره والقلة. فقد يبلغ من الكثرة الى حد لا -

00:01:24

تناوله اسم الماء المطلق مثل ما يقال ماء الغسل. وقد لا يبلغ بل ذلك الحد. وبخاصة هل اصعب ماء العسل؟ صحيحاً؟ مثل ما يقال ماء العسل وقد لا يبلغ الى ذلك الحد. وبخاصة متى تغيرت منه الريح فقط؟ ولذلك لم يعتبر -

00:01:44

للريحة قوم منعوا الماء المضاف. وقد قال عليه الصلوة والسلام لام عطية عند امره ايها بغسل ابنته اغسلنها بماء وسدر واجعلنا في الآخرة كافورا او شيئاً من كافور. فهذا ماء مختلط. وهذا ماء مختلط -

00:02:12

ولكنه لم يبلغ من الاختلاط بحيث يسلب عنه اسم الماء المطلق وقد روی عن مالك باعتبار الكثرة في المخالطة والقلة والفرق بينهما. فاجازه مع القلة وان ظهرت الاوصاف ولم يجزه -

00:02:32

مع الكثرة هذه المسألة ينبغي ان يحرر محل النزاع فيها بان الماء الذي خالطه شيء من غيره فلم يغير شيئاً من صفاته فانه يجوز الوضوء به بالاتفاق وانما النزاع فيما -

00:02:48

خالطه شيء غير شيء من اوصافه الثلاثة المتعلقة اللون او الطعم او الريح. والتغير الذي يكون في الماء قد يكون من امر ناشئ من الماء. وقد يكون من امر خارج عن الماء -

00:03:15

فمن امثلة ما ينشأ عن الماء ما المياه التي تكون فيها ملوحة؟ او المياه التي يكون فيها تغير بسبب بقائها ومكتها فهذا ايضاً ينبغي ان يقال به اجازة الوضوء به -

00:03:42

وان كان فيه خلاف يسير قد اشار اليه المؤلف عند الكلام على الماء الاجن ثم نعلم ان موطن البحث هو في الماء الذي خالطه شيء من غيره وغير شيئاً من صفاتاته -

00:04:04

قد ذكر المؤلف هنا قولين وينبغي ايضاً ان يلاحظ ان الماء الذي تغير سلب منه اسم الماء انه لا يجوز به حسب قول الجماهير خلافاً لاحد القولين عن ابي حنيفة و -

00:04:31

ان كان في النقل عن الامام ابي حنيفة نظر ان كان نقل عن الامام ابي حنيفة في هذه المسألة نظر ومن امثلة هذا مثلا الماء الذي طبخ فيه اللحم فأصبح مرقا - [00:04:54](#)

او الماء الذي طبخ فيه اوراق الشاهي فاصبح يسمى باسم الشاي او القهوة فهذا سلب منه والماء وبالتالي لا يجوز ان يتواضأ به الاتفاق خلافا لما ورد عن الامام ابي حنيفة من القول بجازة الوضوء بالنبيذ على خلاف فيه - [00:05:16](#)

ويبقى عندنا الماء الذي لا زال يطلق عليه اسم الماء مع وجود شيء خالطه من غيره فغيره فذكر المؤلف عن الامام ابي حنيفة اجازة الوضوء به بناء على ان ويطلق عليه اسم ماء فيقال ماء آآ فيقال آآ - [00:05:48](#)

ماء الورد او نحو ذلك والجمهور يمنعون منه باعتبار انه ليس مما يطلق عليه اسم الماء مطلقا انما يطلق عليه اسم الماء على جهة التقييد وقد اشار المؤلف الى شيء من سبب الخلاف في هذا - [00:06:20](#)

ولعل الخلاف عائد الى مسألة الاسم المطلق هل يصدق على كامل مساماه او على اقل مسامياته. فان قلنا بأنه يطلق على اقل مسامي حياته جاز الوضوء بهذه المياه. ويبقى عندنا مسألة الماء المستخرج من - [00:06:45](#)

تعلمون ان بعض النباتات يكون فيها رطوبة فيستخرج منها الماء وهذه المياه على نوعين منها ما يطلق عليه اسم الماء باطلاق بحيث لا يكون مقيدا. ومنها ما يكون تارة لغيره بحيث لا يطلق عليه اسم الماء المطلق. وانما يقيد كماء - [00:07:13](#)

الورد ونحوه فهذا ذكر المؤلف فيه خلافا عن ابن شعبان ومنشأ الخلاف عنده من مثل منشأ الخلاف بالمسألة الاولى واشار المؤلف في اخر البحث الى ان المخالطة تختلف بكثرة والقلة - [00:07:47](#)

ولعل مراده بهذا كثرة التغير وقلة التغير فان ما قل تغيره جاز الوضوء به بخلاف ما كثر تغيره. وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم توضاً بماء فيه شيء - [00:08:15](#)

عجب وذكر المؤلف ايضا حديث ام عطية في قوله اغسلنها بماء وسدر وجعلنا في الآخرة كافورا فهنا هذا الماء المخالط للسدر لا بد ان يتغير ومثله المخالط الكافور فالاول يتغير في - [00:08:40](#)

رائحته وفي طعمه وفي لونه ولكنه لا يخرجه عن اسم الماء. وهكذا في المخالط للكافور فانه يغير رائحته ومع ذلك جاز تغسيل الميت به وما ذاك لله لكونه ماء طاهرا. فهذا خلاصة ما ذكره المؤلف - [00:09:02](#)

في هذه المسألة. نعم. قال رحمة الله المسألة الثالثة الماء المستعمل في الطهارة. يختلف فيه على ثلاثة باقوال فقوم لم يجيزوا الطهارة به على كل حال. وهو مذهب الشافعي وابي حنيفة. وقوم كرهوه ولم يجيزوا التيمم مع وجوده - [00:09:28](#)

وهو مذهب مالك واصحابه. وقوم لم يروا بينه وبين الماء المطلق فرقا. وبه قال ابو داود واصحابه وشذع يوسف فقال انه نجس وسوى خلافي في هذا ايضا ما يظن من انه لا يتناوله اسم الماء المطلق. حتى ان بعضهم غالا فظن ان اسم الفسالة - [00:09:48](#)

احق فأحق به من اسم ما. وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اصحابه يقتلون على فضل وضوئه. ولا لابد ان يقع من الماء المستعمل في الاناء الذي بقي فيه الفضل. وبالجملة فهو ماء مطلق لانه في الاغلب ليس ينتهي الى ان يتغير - [00:10:10](#)

احد او صاحبه بدلس الاعضاء التي تغسل به فان انتهى الى ذلك فحكمه حكم الماء الذي تغير احد او صاحبه بشيء طاهر وان كان هذا تعافه النفوس اكثر وهذا وهذا لحظ من كرهه - [00:10:30](#)

واما من زعم انه نجس فلا دليل معه. نعم. هذه المسألة ينبغي ان يلاحظ ان المراد بها الماء الذي جرى على الاعضاء اما الماء الذي كان باقي الماء الذي يبقى في الاناء بعد وضوء المتوضى فهذا يجوز الوضوء به - [00:10:49](#)

اتفاق وانما الخلاف في الماء الذي جرى على الاعضاء. وقد ذكر المؤلف الخلافي هذه المسألة ولكن الذي يظهر من منشأ الخلاف هو في الخلاف في مسألة انقسام المياه فان المالكية يرون ان المياه تنقسم الى طاهر ونجس - [00:11:11](#)

وبالتالي قالوا هذا مضموم الى قسم الطاهر فيجوز الوضوء به والجمهور يقسمون المياه الى ثلاثة اقسام ماء ظهور يصح التطهر به وماء طاهر يصح استعماله ويجوز استعماله ولا يصح الوضوء - [00:11:37](#)

الوضوء به يجعلوا الماء المستعمل في الطهارة من هذا القسم واما القسم الثالث فهو الماء النجس فمنشأ الخلاف في هذه المسألة هو

الخلاف في تلك المسألة وقد تقدم ذكر شيء من أحكامها فيما يتعلق بمن غمس يده في الإناء - [00:12:01](#)

بعد استيقاظه من نوم الليل وأما ما ذكره المؤلف من ارجاع الخلاف إلىتناول اسم المائة فان الجميع لا ينفي اذا تلقي اسم الماء على هذا النوع. ولكنهم يرون انه ماء مستعمل - [00:12:24](#)

وقد يستدلون على ذلك قد يستدل الماء من من الوضوء به هذا الماء بما ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاغتسال في الماء الدائم قالوا هذا دليل على تأثر - [00:12:48](#)

استعمال الماء في رفع الأحداث بحيث يسلبه ذلك وصف الطهورية. نعم وما قال احد يا شيخ خلافه باستخدام الشيء في العبادة لا يستخدم في عبادة أخرى لا اظن احدا يقول بان في مثل هذا الكلام - [00:13:12](#)

ولا لا؟ لوجب ان نغير الفرشة فرشت المسجد كل صلاة تغير تراب المسجد فهي ثوبك استعمله الشيخ الرمي بالحصان في الجمرات كذلك؟ ايه هذاك اثر عن ابن عباس في لولا اثر ابن عباس - [00:13:39](#)

كما قال من قال بمنع استعماله. نعم المسألة الرابعة اتفق العلماء على طهارة اثار المسلمين وبهيمة الانعام. واختلفوا فيما عدا ذلك اختلافاً كثيراً. فمنهم من زعم ان كل حيوان ظاهر فمن زعم ان فمه من زعم ان كل حيوان ظاهر السور ومنهم من استثنى من ذلك الخنزير - [00:13:58](#)

فقط وهذا القولان مروييان عن مالك ومنهم من استثنى من ذلك الخنزير والكلب. وهو مذهب الشافعى ومنهم من استثنى من ذلك السباع عام وهو مذهب ابن القاسم ومنهم من ذهب الى ان الآثار تابعة للحوم. فإن كانت اللحوم محرمة فالآثار - [00:14:23](#)

نجسة وان كانت مكرورة فالآثار مكرورة. واما سؤر المشرك فقيل انه نجس وقيل انه مكرور اذا كان يشرب الخمر. وهو مذهب ابن قاسم. وكذلك عنده جميع اثار الحيوان - [00:14:43](#)

التي لا تتوقع النجاسة غالباً. مثل الدجاج المخلوي والابل الجلالة والكلاب المخلة وسبب اختلافهم في ذلك هو ثلاثة اشياء. احدها معارضه القياس لظاهر الكتاب. والثاني معارضته لظاهر الآثار. والثالث معارضه الآثار بعضها بعضاً في ذلك - [00:15:03](#)

اما القياس فهو انه لما كان الموت من غير زكاة هو سبب هو سبب نجاسة عين الحيوان بالشرع. وجوب ان تكون الحياة هي سبب طهية سبب طهارة عين الحيوان. واذا كان ذلك كذلك فكل حي - [00:15:28](#)

طه فكل حي ظاهر العين. وكل ظاهر العين فسؤره ظاهر. واما ظاهر الكتاب فانه عارض هذا القياس سافر خنزيري والمشرك وذلك ان الله تعالى يقول في الخنزير فانه ردى و ما هو رجز في عينه فهو نجل فهو نجم - [00:15:45](#)

في سن عينه. ولذلك استثنى قوم من الحيوان الحي الخنزير فقط ومن لم يستثنه حمل قوله ردى على جهة الذم له. واما المشرك في قوله تعالى انما المشركون فمن حمل هذا ايضاً على ظاهره استثنى بالمقتضى ذلك في القياس للمشركين. ومن اخرجه مخرج الذم لهم طرد قياسه - [00:16:05](#)

اما الآثار فانها عارضت هذا القياس في الكلب والهر والسباع. اما الكلب فحدث ابي هريرة المتفق على صحته وهو قوله عليه الصلاة والسلام اذا ولغ الكلب في بناء احدكم فليفرقه وليغسله سبع مرات. وفي بعض طرقه اولاهن بالتراب في بعضها - [00:16:32](#)

وعفروه الثابرة بالتراب. واما الهر فما رواه قرۃ عن ابن سيرین عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهور الله اذا ولغ فيه الهر ان يغسل مرة او مرتين. وقرۃ ثقة عند اهل الحديث. واما السباع فحدث ابي عمر - [00:16:52](#)

متقدم عن ابيه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه من السباع والدواوب فقال ان كان الماء قلتين لم يحمل خبشاً واما تعارض الآثار في هذا الباب فمنها انه روى عنه انه سئل عن الحياط التي بين مكة والمدينة. تريدها الكلاب والسباع - [00:17:12](#)

فقال لها ما حملت في بطونها لكم ما غبر شرابة وطهوراً. ونحو هذا حديث عمر الذي رواه مالك في موظنه وهو قوله يا صاحب الحوض لا تخربنا فانا نرد على السباع وترد علينا. وحديث ابي قتادة ايضاً الذي خرجه مالك ان كبشة - [00:17:32](#)

سكتت له وضوءاً فجاءت هرة لتشرب منه فاصغرى لها الاناء حتى شربت. ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

انها ليست بنجس انما هي من الطوافين عليكم والطوافات - 00:17:52

ابو قتادة رضي الله عنه نعم. فاختلف العلماء في تأويل هذه الآثار ووجه جمعها مع القياس المذكور. فذهب مالك في الامر باراقة سؤل الكلب وغسل الاناء منه الى ان ذلك عبادة غير معدلة الى ان ذلك عبادة غير معللة. وان الماء الذي يلغى - 00:18:10
وان الماء الذي يليغ فيه ليس بلاجس. ولم ير اراقة ما عدا الماء من الاشياء التي يليغ فيها الكلب في المشهور عنه. وذلك كما قلنا لمعارضة ذلك القياس له ولانه ظن ايضا انه ان فهم منه ان الكلب نجس ان الكلب نجس العين عارضه ظاهر الكتاب - 00:18:36
 فهو قوله تعالى فكلوا مما امسكتنا عليكم. يريد انه لو كان نجس العين لنجس الصيد بمماسته وايد هذا التأويل بما جاء في غسله من العدد والنجاسات ليس يشترط في غسلها العدد. فقال ان هذا الفصل - 00:19:00

انما هو عبادة ولم يعرج على سائر تلك الآثار بضعفها عنده. واما الشافعي فاستثنى الكلب من الحيوان الحي ورأى ان ظاهر هذا الحديث يوجب نجاسة سبله. وان لعابه هو النجس لا عينه فيما احسب. وانه يجب ان - 00:19:20
يفسل الصيد منه. وكذلك الستر الخنزير لمكان الاية المذكورة. واما ابو حنيفة فانه زعم ان المفهوم من هذه الآثار الواردة بنجاسة سبل السبع والهرت والكلب هو من قبيل تحريم لحومها. وان هذا من باب الخاص اريد به العام - 00:19:40
فقال الآثار تابعة للحوم فتابعة للحوم الحيوان. واما بعض الناس فاستثنى من ذلك الكلب والهرة والسباع على ظاهر الاحاديث الواردة في ذلك. واما بعضهم فحكم بطهارة سؤر الكلب والهر. فاستثنى من ذلك السبع فقط - 00:20:00
اما سؤر الكلب فللعدد المشترط في غسله ولمعارضة ظاهر الكتاب له ولمعارضته حديث ابي قتادة له. اذ علل عدم نجاسة الهر من قبل انها من والكلب طواف. واما الهرة فمصيرها الى ترجيح حديث ابي قتادة على حديث قرة عن ابن سيرين. وترجح - 00:20:20
حديث ابن عمر على حديث عمر وما ورد في معناه لمعارضة حديث ابي قتادة له بدليل الخطاب. وذلك انه لما علل عدم جلستي في الهرة بسبب الطواف فهفهم منه ان ما ليس بطواف وهي السبع فثارها محرمة. وممن ذهب هذا المذهب ابن القاسم. واما - 00:20:46

ابو حنيفة فقال كما قلنا بنجاسة سؤل الكلب. ولم يرى العدد في غسله شرطا في طهارة اناء الذي ولغ فيه. الذي ولغ فيه لانه اعرض ذلك عنده القياس في غسل النجاسات. اعني ان المعتبر فيها انما هو ازالة العين فقط. وهذا على عادته في رد اخبار - 00:21:09

الحادي بمكان معارضه الاصول لها. قال القاضي فاستعمل من هذا الحديث بعضا ولم يستعمل بعضا اعني انه استعمل منه ما لم تعارضه عنده الاصول. ولم يستعمل ما عارضته منه الاصول وعوض ذلك - 00:21:30

لانه مذهب ابي هريرة الذي روى الحديث. فهذه هي الاشياء التي حررت الفقهاء الى هذا الاختلاف الكبير في هذه المسألة وقادتهم الى الافتراق فيها. ومسألة اجتهادية محضة يعسر ان يوجد فيها ترجح. ولعل الارجح ان - 00:21:50
ما من طهارة آثار الحيوان الكلب والخنزير والمشرك لصحة الآثار الواردة في الكلب. ولان ظاهر الكتاب اولى ان يتبع في القول بنجاسة عين خنزير والمشرك من القياس ذلك ظاهر الحديث وعليه اكثر الفقهاء اعني على القول بنجاسة سؤر الكلب فان الامر باراقة ما ولغ فيه الكلب - 00:22:10

مخيل مخيل ومناسب في الشرع لنجاسة الماء الذي ولا وفي. اعني ان المفهوم بالعادة في الشرع من الامر باراقة وغسل الاناء منه هو لنجاسة الشيء. وما اعترضوا به من انه لو كان ذلك لنجاسة الاناء لما اشترط فيه العدد - 00:22:36

فغير نكير ان يكون الشرع يخص نجاسة دون نجاسة بحكم دون حكم. تغليظا لها قال القاضي وقد ذهب جدي رحمة الله عليه في كتاب المقدمات المراد بالقاضي المؤلف ابن رشد الحفيظ - 00:22:56

الى ان وقد ذهب جدي قال القاضي وقد ذهب جدي رحمة الله عليه في كتاب المقدمات الى ان هذا الحديث معلم معقول المعنى ليس من سبب النجاسة بل من سبب ما يتوقع ان يكون الكلب الذي ولغ في الاناء كالباء - 00:23:15

فيخالف من ذلك السم بسبب هل من سبب ما يتوقع؟ من سمي عندنا مسعود. نعم بل من سبب ما يتوقع ان يكون الكلب الذي ولغ

في الاناء كذبا. فيخاف من ذلك السم. قال ولذلك جاء هذا - 00:23:36

عدد الذي هو السبع في غسله. فان هذا العدد قد استعمل في الشرع في مواضع كثيرة في العلاج والمداواة من الامراض الذي قاله رحمة الله هو وجه حسن على طريقة المالكية. فانه اذا قلنا ان ذلك الماء - 00:23:57

غير نجس فالاولى ان يعطى علة في غسله فالاولى ان يعطى قلة في غسله من ان يقول انه غير معلم. وهذا ظاهر بنفسه. وقد اعترض عليه فيما وقد اعترض عليه فيما وهذا ظاهر - 00:24:15

نعم نسخة ظاهر نسخة ظاهر. نعم. نعم. وقد اعترض عليه فيما بلغني بعض الناس بان قال ان الكلب لا يقرب الماء في حين سلبه. وهذا الذي قاله عند استحکام هذه العلة بالكلاب. لا في مبادئها وفي اول حدوثها - 00:24:37

فلا معنى لاعترافهم وايضا فانه ليس في الحديث ذكر الماء. وانما فيه ذكر الاناء. ولعل في سؤره خاصية من هذا الوجه الله الله اعني قبل ان يستحكم به الكلب ولا ولا يستنكر ورود مثل هذا في الشرع - 00:25:01

فيكون هذا من باب ما ورد في الذباب اذا وقع في الطعام ان يغمض وتعديل ذلك بان في احد جناحيه داء وفي الآخر دواء وتعليم ذلك بان في احد في احد جناحيه داء في احد جناحيه داء وفي الآخر دواء. واما ما قيل في المذهب من ان هذا - 00:25:20 كلب هو الكلب المنهي عن اتخاذه او الكلب الحضري ضعيف وبعيد من هذا التعليل. الا ان يقول قائل ان ذلك اعني فهي من باب التحرير في اتخاذه. ذكر المؤلف هنا ما يتعلق - 00:25:42

الشوم صور الحيوان والمراد به الماء الباقى في الاناء بعد شرب الحيوان منه وقد ذكر المؤلف اختلافا كثيرا فيه فمن هم من قال الاصل طهارته الا ما ورد في النص. القول في - 00:26:02

نجاسة الماء فيه. وبعضهم قال او ما الحق به على لا جهة القياس ومن ثم فهذه المسألة لها منشأ خلاف منها هل الحيوان الذي يشرب من الماء يبقى من اثره شيء في الماء - 00:26:32

او انه لا يبقى منه شيء. فمن المعلوم ان بعض الحيوانات اذا شرب مز الماء بدون ان يبقى شيء من عمله او من لعابه كالطير مثلا بخلاف في حيوانات اخرى فانه يبقى من اثارها شيء. من امثلة ذلك الكلب. فانه - 00:27:02

لسانه في الماء ثم يخطف او ثم يلتقط شيئا من الماء فيتاثر الماء بلعابه. وهكذا ايضا من اسباب الخلاف في هذه المسألة الخلاف في اثر وجود النجاسة واحتمال وجودها في الفم على السور - 00:27:32

فان طائفة قالوا بان هذا امر مؤثر وبالتالي قالوا من علم انه لم يدخل في فمه شيء من النجاسة فانه لا يحكم بتنجيس بالماء وقد نسبه المؤلف الى ابن القاسم - 00:28:05

من وافقه وهكذا من اسباب الخلاف الاختلاف بين الفقهاء في ايهما المقدم؟ خبر واحد او القياس. فان مذهب المالكية يقول بتقديم الاقيسة على خبر الواحد والقياس في الكلب ان يماثل غيره من - 00:28:26

الحيوانات في حكم سؤله والخبر قد جاء بغسل الاناء من ولوغه سبعا. ثم هذا الخبر خالف قياس في غسل النجاسات التي يكتفي الشرع فيها بغسلة واحدة. وانت تعلمون ان من القواعد الذي - 00:28:58

التي يوصلها المالكية ان خبر الواحد المعارض للقياس غير مقبول وهكذا ايضا من المواطن او من اسباب الخلاف الاختلاف في هل العبرة بما روى الرواوى او بما رأه فان ابا هريرة روى ان الاناء يغسل من ولوغ الكلب سبعا - 00:29:22

ثم قال بأنه لا يغسل الا ثلاثة فهل فحينئذ هل نرد الخبر بان الرواوى له خالفه فيرأيه كما قال بذلك بعض العلماء او نقول العبرة بما روى لا بما رأى كما هو رأي جماهير اهل - 00:29:55

العلم وحديث ابي هريرة حديث صحيح الاسناد متفق عليه فالاصل وجوب العمل به وكونه قد عارض القياس في ظن المخالف فانه يقال بان المعنى في هذا بان النص في هذا قد يكون لمعنى يختص بهذا المحل. ويبقى هنا مسألة - 00:30:19

هل الحكم للعب؟ وبالتالي يكون كل لعاب للكلب كل محل اتصل ابي رعاب الكلب وجب غسله سبعة كما قال به طائفة. او ان هذا مختص باللوغ وهذا فيه اشارة الى منشأ الخلاف عند الامام مالك عندما رد الخبر فانه قال ظاهر القرآن يدل - 00:30:51

على طهارة طهارة لعابه. فإنه يصيد الصيد ويجوز أكل صيده ولا يلزم غسل ذلك الصيد. قال فعل هذا على طهارة اللعاب فيكون الحديث في ظنه ثالثاً ذلك. ولذا قال رحمة الله عجباً كيف يؤكل صيده ولا يشرب - [00:31:19](#)

سُؤْرَه ولكن هذا الحديث ثابت صحيح الأسناد والاصل وجوب العمل به ولا يصح القياس الذي هو فرع على خبر الواحد الذي هو اصل ومن ثم لا يصح ان يعول على مثل هذا القياس في رد الاخبار الواردة في هذا الباب. وقد اشار المؤلف الى - [00:31:49](#) فاختلاف الفهوم في الاحاديث الواردة في هذا الباب وهذه الاختلافات في الفهوم لا ينبغي ان تؤثر على المعنى المستفاد من اه الماء ومن الامور التي اه اشار اليها المؤلف اه ما يتعلق - [00:32:19](#)

استفادة نجاسة لعاب الكلب من حديث غسل الاناء سبعاً من بلوغه وقد نسبه المؤلف الى الامام الشافعي رحمة الله تعالى. ايضاً من اه نشأ الخلاف هو هل هناك تلازم بين نجاسة لحم الحيوان ونجاسة - [00:32:44](#)

لعابه او ليس بينهما تلازم. فالحمار مثلاً نجس ومع ذلك فان ما يصيب بدن الانسان من عرق الحمار لا يحكم بانه من اسباب نجاسة البدن او التوب على الصحيح مما يدل على انه لا تلازم بين نجاسة عين الحيوان مع القول بتنجيس - [00:33:17](#) ما يظهر منه من لعاب او عرق او نحو ذلك وهكذا ايضاً اشار المؤلف الى اه شيء من منشأ الخلاف فان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الهر انها من الطوافين. فان هنا هل هي صريحة في التعليم؟ وبالتالي لا يقال باباحة - [00:33:50](#)

السؤال الا لما كان طوافاً من الحيوان دون من لم يكن كذلك. هكذا ايضاً منشأ الخلاف في مفهوم المخالفه هل هو حجة؟ او لا فان قوله انها من الطوافين عليكم قد يفهم بعض الناس ان ما لم يكن طوافاً فانه لا يحل - [00:34:16](#) تأوه ومن المعلوم ان الحنفية يرون ان دليل الخلاف الذي هو مفهوم المخالفه ليس بحجة وبالتالي لم اه يقولوا بمثل اه لم يقولوا بنجاسة سُؤْلَيَ الحيوانات غير بالطوافة ذكر المؤلف عن مذهب الامام ابي حنيفة بانهم في حديث الولوء اخذوا بجانب منه وهو القول بنجاسة - [00:34:44](#)

الماء الذي ولع فيه الكلب ولم يأخذوا بطرف اخر من هذا الخبر وهو القول بوجوب الغسل سبعة مرات. وهذا اه قد عابه المؤلف في كونهم يأخذون بالخبر في بعطف دلالاته دون بعطفها الاخر. قال القاضي الذي هو ابن رشد فاستعمل يعني - [00:35:18](#) الامام ابا حنيفة من هذا الحديث بعضاً وهو القول بنجاسة الماء الذي وراء فيه الكلب. ولم يستعمل بعضاً وهو القول بان الغسلات تكون سبع مرات. فهذه من الامور التي او - [00:35:48](#)

قاعات او خلاف بين العلماء. وأشار المؤلف في قوله القول بنجاسة الامر باراقة ما ولع فيه الكلب من مناسب في الشرع لنجاسة الماء الذي ولع فيه فانه لو كان طاهراً لما امر باراقته ولا امر بالانتفاع به. و - [00:36:08](#)

من ثم نفهم ان هذا المعنى وهو الامر بالاراقه معنى مناسب للحكم بان الماء اه نجس ونجاسة هنا في الماء عينية ولكن في الاناء هي نجاسة حكمية وليس نجاسة عيني فيفرق بينهما - [00:36:38](#)

فيبقى هنا ان بعض اهل العلم التفت الى حديث ابي هريرة اذا ولع الكلب في اناء احدكم فجعله مبنينا على علة وبالتالي قاس غيره عليه بينما اخرون قالوا بانه غير معقول المعنى وبالتالي لا يقاس غيره عليه - [00:37:05](#)

كما ان هناك اشارة الى ان بعض العلماء قال بان المراد الكلب المسعور وهذا من تخصيص اللفظ العام بالعلة المستنبطة. اذا وردنا لفظ عام ثم اعلاة لا تشمل جميع افراده. فهل نخصص العام بتلك العلة؟ مثلاً في حديث - [00:37:29](#)

فإذا استيقظ أحدكم فليغسل يديه ثلاثة فانه لا يدرى أين باتت يده. فكلمة باتت هذه وردت في العلة والبيتوة إنما تطلق على نوم الليل دون نوم النهار. فهذا تخصيص للحكم بسبب - [00:37:59](#)

علته المنصوصة. وشبه اتفاق بين العلماء انه يجوز تخصيص العموم بالعلة المنصوصة ولكن الخلاف في تخصيص العموم بالعلة المستنبطة غير المنصوصة. فان بعض اهل العلم في مثلاً النهي عن البول في المستحم قال العلة في ذلك ان التراب يتنجس - [00:38:19](#)

فإذا كان المحل من الامور او المواطن التي يمكن غسل غسلها بالماء كالماء راوش الموجودة اليوم فحينئذ هل يقال بان ذلك العموم

يخصص بسبب هذه العلة التي هي مستنبطة او لا يخصص بها. والجمهور على انه لا يجوز - [00:38:46](#)
ان يكون الوصف المعمل به عائدا على اصله التخصيص الا ان يرد دليل في بمثل ذلك. فهنا من قال بان حديث آا الامر بالغسل سبعا في
بلوغ الكلب مخصوص ببعض انواع الكلب كالكلب المسحور وبناء على تلك القاعدة وهي تخصيص العموم - [00:39:15](#)
علته ومعناه ويبيق ايضا هنا مسألة وهي ان مالكا لما رأى ان الماء لا ينقسم الا الى ظهور ونجس حكم بطهارة هذا الماء انه باق على
اصل خلقته. والجمهور يرون ان هذا ماء منهي عنه. والاصل ان - [00:39:43](#)
فهي يقتضي الفساد النهي يقتضي الفساد في حكم بنجاسة هذا الماء وايضا بعض اهل العلم قيد او خصص هذا الحديث بالكلاب
المنهي عن في اتخاذها وهذا من باب تخصيص العموم بواسطة علته المستنبطة - [00:40:11](#)
فهذا خلاصة ما ذكره المؤلف في هذا الباب. اسأل الله جل وعلا ان واياكم بخيري الدنيا والآخرة وان يجعلنا واياكم من الهداة المهتدين
هذا والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين - [00:40:39](#)
اللهم لك الحمد والشكر بالنسبة هذا في الاصل انها تكون يعني فالاظهر انه لا يقال بنجاسة الماء الا عند تغير صفاتة فاذا لم تتغير
الصفات فالاصل بقاوها بقاء الماء على وصف الطهورية الا ما ورد فيه دليل - [00:41:05](#)
كفى في مسألة سور الكلب الاوصاف الثلاثة التي ذكرنا قبل قليل اذا لان هذا والان عندنا هرة اكلت فأرة ثم جاءت وشربت من الماء
فتغيرت صفة الماء يصبح فيه لون الدم - [00:41:39](#)
يحكم بنجاسته صورة واحدة في السنة الواحدة بارك الله فيك يقول سلب عنه اسم الماء فهذا اثر لا يدخل في التقسيم لانه ليس
بماء الاصل. ها؟ انا كلامي انا. ليس بماء. وبالتالي لا يدخل في التقسيم - [00:42:04](#)
الشاي الطهور ولا نجس ايش سماع؟ ليس مالا فلا يدخل به. ها؟ ولكن ليس ميت. طيب مالو وظهور؟ تتوضأ بالشاي لماذا عندما لا
يتوضأ بالشاهي؟ مع انه يرى ان المياه تنقسم الى طهورا ونجس. وهذا ليس بنجس - [00:42:43](#)
على فهمك يكون عنده من باب الطهور. يقول لا هذا فهم خاطئ. لان اصلا لا يرى ان هذا من الماء يحتاج الى تحرير ليس في ذهنه
شيء حاضر بارك الله فيكم وفقكم الله للخير وجعلنا الله واياكم من هداية المهتدين هذا والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى
الله وصحبه اجمعين - [00:43:14](#) - [00:43:48](#)